الفصل السابع

الإعلام والسلطة
فى الوطن العربى

١ - الإسلام والسلطة

"من البيعة والاختيار الحر إلى النص والتعيين"

كانت قضية السلطة هى أولى المسائل التى احتدم حولها الخلاف بين المسلمين عقب وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأدت فى نهاية عصر الخلفاء الراشدين إلى حدوث ما سمى بالفتنة الكبرى ونشوء المذاهب والفرق الدينية والسياسية فى المجتمع الإسلامى، وظلت هذه المسألة التى عرفت بقضية الخلافة أو الإمامة محلاً للخلاف بين المسلمين إلى وقتنا الحاضر.

لقد لبى الرسول صلى الله عليه وسلم نداء ربه تاركاً مسألة السلطة والحكم دون تحديد، ولم يعين من يخلفه، ولم يبين الطريقة التى تنتقل بها هذه الخلافة أو الشروط التى يلزم توافرها فيمن يتولى من بعده حكم المسلمين، لذلك فقد بدأ الخلاف الأول بين المسلمين حول هذه المسألة فور وفاة الرسول فى سقيفة بنى ساعدة بين المهاجرين والأنصار وقد حسم الخلاف بما يؤكد أن اختيار الحاكم يكون عن طريق الاختيار الحر بحيث لا يفرض على المسلمين حاكم على غير إرادتهم، وفى هذا إعمال لمبدأ الشورى واعتباره الطريق الوحيد لإقامة السلطة فى الإسلام.

وقد سلم غالبية أهل السنة ولفترة طويلة بضرورة الإمامة أو الخلافة للمجتمع الإسلامى على اعتبار أنها أكثر الأشكال تعبيراً عن حاجات المجتمع المسلم ومصالح أفراده، وقالوا بالاختيار والبيعة كطريق وحيد لإقامة الخلافة، ورفضوا تبعاً لذلك إهمال إرادة الأمة والقول بفكرة النص والتعيين وإضفاء الطابع الدينى على السلطة التى قالت بها الشيعة؛ فالسلطة فى الإسلام سلطة دنيوية لا سلطة دينية،

قال بذلك كثير من علماء السنة ومنهم عبد الرحمن بن خلدون وأبو الحسن الماوردى، كما أشار إلى مثل ذلك أبو حامد الغزالى وتقى الدين بن تيمية، وقد رأوا أن السلطة ضرورة لاستمرار النوع الإنسانى وخصيصة تلازم الوجود الاجتماعى وتدور معه وجوداً وعدماً، أى نظروا للسلطة فى ذاتها ودون تحديد لشكل أو طبيعة النظام الاجتماعى القائمة فيه[1].

وفى العصر الحديث ظهرت آراء جديدة لم ترفض فكرة ضرورة السلطة وإنما أنكرت مسألة الإمامة أو الخلافة مثلما قال الشيخ على عبد الرازق، فى حين قرر آخرون أن السلطة فى الإسلام سلطة إلهية تأسست على مبدأ الحاكمية مثلما قال أبو الأعلى المودودى. وفى التطبيق العملى لوحظ أنه بانقضاء عصر الرسول والخلفاء الراشدين الأربعة، تغيرت طبيعة السلطة فى المجتمع الإسلامى فبقيام الدولة الأموية أصبحت السلطة تورث للأبناء والأخوة والأقارب، وتقوم على بيعة شكلية وتتم فى الغالب عن طريق القهر والإرغام، ولم يختلف الأمر كثيراً عن ذلك فى الخلافة العباسية والفاطمية والعثمانية، وأصبح الوصول إلى السلطة كما يقول ابن خلدون عن طريق (الغلبة)، فإن تحققت الغلبة لفئة ما، تم إخضاع الفئات الأخرى لها، فالسلطة هى القوة التى يتحقق عن طريقها إخضاع المجتمع لفئة المتغلبين، وبذلك تسود مقولة (الدولة الطبيعية) التى تحكم باستخدام القوة، ولقد حاولت هذه الدولة أن تستمد شرعيتها باعتبارها الوسيلة لإقامة حكم الشريعة، أى أنها كانت تعتبر سلطتها مبررة مادامت تعكس إرادة المسلمين بضرورة السلطة من أجل تنظيم المجتمع وفق أحكام الدين، وهنا تفترض الدولة أنها دينية الأصل، وهذا ما جعل سلطتها تبلغ أقصى أشكال الاستبداد، إذ أنها كانت تحاول أن توحد إرادتها بإرادة القول الإلهى أو القول النبوى"[2].

لذلك كان من الطبيعى أن يكون الشكل السائد للعلاقة بين السلطة والإعلام فى المجتمعات الإسلامية (باستثناء عصر النبوة والخلافة الراشدة) هو ذلك الشكل الذى يوجد فى النظام الإعلامى السلطوى، حيث يقوم الإعلام بدور الأداة المعبرة عن السلطة، والمبررة لشرعيتها والمدافعة عن سياساتها وإنجازاتها، أو يقوم بدور الأداة المناوئة للسلطة والمعارضة لها والكاشفة عن أخطائها ومساوئها.

ويكفى للتدليل على ذلك أن نعرض لدور (الشعر) وقد ظل وسيلة الإعلام الأولى طوال التاريخ العربى الإسلامى حتى مطلع القرن التاسع عشر حين ظهرت وسائل الإعلام الجماهيرية ممثلة فى الكتب المطبوعة والصحيفة، فقد انحصرت أغراض الشعر العربى بين المديح والهجاء، المديح لرموز السلطة لتبرير شرعيتهم وتعظيم إنجازاتهم أو هجائهم وكشف مساوئهم وتأليب الرعية ضدهم.

ولم يختلف الأمر بظهور وسائل الإعلام الجماهيرية مع بداية القرن التاسع عشر فى العالم العربى، فالصحف الأولى التى صدرت فى كافة البلدان العربية كانت صحفاً رسمية[٣]، أى أصدرها الحكام لخدمة سياساتهم[٤]، وعندما سمح بعد ذلك للصحف الأهلية بالصدور فقد أخضعت للرقابة السابقة أو اللاحقة على النشر[٥]، وطوردت الصحف الحرة بالتعطيل والمصادرة والإلغاء[٦]، ونُكل بالصحفيين والكتاب الأحرار[٧]، فعرفت الصحافة العربية ظاهرة الهجرة فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر[٨]، وظلت الظاهرة مستمرة حتى اليوم، ولم تقتصر الهجرة على الصحف والصحفيين وحدهم وإنما شملت عدداً كبيراً من السياسيين العرب الذين اختاروا إصدار الصحف فى الخارج كأسلوب لمقاومة السلطة الحاكمة فى أقطارهم العربية[٩].

وفى ظل الاحتلال الأجنبى لغالبية الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، لم تتغير العلاقة بين الإعلام والسلطة كثيراً عما كانت عليه قبل الاحتلال، أى ظل الإعلام أداة للدفاع عن سياسات وأهداف سلطة الاحتلال وفى ذات الوقت أصبح سلاحاً فى أيدى الأحرار المقاومين لسلطات الاحتلال الأجنبى.

ومن المهم التأكيد أن الاحتلال الأجنبى يشكل فى حد ذاته أعلى درجة من الحكم السلطوى، ذلك أنه يحرم شعباً كاملاً من حريته لذلك فمن الصعب قبول فكرة وجود نظام إعلامى ديموقراطى فى بلد مُحتل.

ولكن هذا لا يمنع من قيام سلطات الاحتلال بالسماح بدرجة ما من الحرية الإعلامية التى تتيح للشعب التنفيس عن بعض ما يواجهه من صعوبات ومشاكل

مادامت هذه الدرجة لا تشكل خطراً على وجود الاحتلال الأجنبى خاصة إذا ما كانت هناك قوات عسكرية تضمن استمرار هذا الاحتلال ومن هنا يمكن فهم ما تمتعت به الصحافة المصرية من حريات صحفية سمحت بها سلطات الاحتلال البريطانى، وخاصة فى فترة تولى يارينج (الذى عرف بلقب اللورد كرومر) منصب القنصل العام لانجلترا فى مصر (١٨٨٣-١٩٠٨م)[١٠].

فقد كان اللورد كرومر يميل إلى مبدأ حرية الصحافة باعتبارها صمام الأمان للتعبير عن الشعور الوطنى فى البلاد،ولكن هذا لا ينفى أن فترة وجود اللورد كرومر فى مصر شهدت صدور العديد من أوامر التعطيل والإنذار والمصادرة لكثير من الصحف المصرية.

٢ - من الاستقلال إلى التبعية

كانت خمسينيات القرن العشرين هى "عقد الاستقلال العربى"؛ حيث حصلت غالبية الأقطار العربية على استقلالها السياسى، وقد اهتمت الحكومات الوطنية الجديدة بتأكيد سيطرتها على وسائل الإعلام، وذلك كمظهر لتأكيد الاستقلال الوطنى، وعشية الاستقلال كانت وسائل الإعلام تكاد تقتصر على الصحف والراديو، بالنسبة للراديو فقد كانت السيطرة الاستعمارية كاملة عليه أثناء فترة الاحتلال، وبعد الاستقلال انتقلت على الفور السيطرة على الراديو إلى السلطة الوطنية الجديدة، وتم الانتقال فى يسر وسهولة على سبيل المثال فإن الأمر فى قطر عربى كمصر لم يحتج الأمر سوى أن تقوم الحكومة المصرية بفسخ العقد المبرم بينها وبين شركة ماركونى البريطانية مقابل تعويض قدره خمسون ألف جنيه سنوياً، يدفع لمدة عام ونصف، وأن تدفع الحكومة مرتب مستر ديلانى مدير عام الإذاعة البريطانى نفس الفترة.

وقد اختلف الوضع بالنسبة للصحف، حيث كانت الخريطة الصحفية قبيل الاستقلال تتضمن صحفاً تصدر مباشرة عن سلطة الاحتلال، وصحفاً يصدرها أعوان للسلطات الاستعمارية خاصة فى مصر وأقطار المشرق العربى، بالإضافة إلى الصحف التى يصدرها بعض المستوطنين من أبناء الجاليات الأجنبية وخاصة فى أقطار المغرب العربى، وصحفاً وطنية تعبر عن طموحات الشعوب العربية فى الاستقلال، وكان الطابع العام لهذه الصحف هو الطابع الحزبى وقد لقيت هذه الصحف عناءً كبيراً من جراء الإجراءات التعسفية كالتعطيل والإلغاء والمصادرة.

وبعد الاستقلال اختفت بالتدريج الصحف التى تصدر عن سلطات الاحتلال أو تحول ولاءها إلى السلطة الوطنية الجديدة وأصبحت صحفاً رسمية، أما صحف الأعوان فقد أوقف بعضها، واتخذ البعض الآخر ولاءات جديدة، واختفت صحف المستوطنين خاصة بعد مغادرة الكثيرين منهم للأقطار العربية.

أما الصحف الوطنية، وأكثرها كان حزبياً خاصة فى مصر والعراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب فقد انتعشت لفترة قصيرة فى ظل التعددية السياسية التى أعقبت الاستقلال، ولكن سرعان ما ضاقت الأنظمة السياسية العربية بالتعدد السياسى، وأطاحت بالقوى المعارضة، وأطيح معها بالكثير من هذه الصحف بالتبعية، وقد ودع الوطن العربى الخمسينيات وقد تم للأنظمة الحاكمة فيه أحكام قبضتها على كافة وسائل الإعلام.

ورغم أن معظم الأقطار العربية قد حققت استقلالها الوطنى إلا أن النظرة المتفحصة تكشف لنا أن السيطرة الاستعمارية القديمة على وسائل الإعلام العربية عادت ولكن فى شكل جديد يمكن تلخيصه فى جملة واحدة وهى (التبعية الإعلامية) ولا يجب أن تخدعنا الصورة الظاهرة للأوضاع الإعلامية فى الوطن العربى فصحيح أن وزراء الإعلام فى كافة الأقطار العربية يحملون الجنسية العربية، ومثلهم العاملون والمسئولون عن الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون ووكالات الأنباء، بل إن غالبية قوانين الإعلام فى الوطن العربى تنص بشكل صريح على ضرورة أن يكون كافة المسئولين عن وسائل الإعلام من حاملى جنسية القطر العربى الذى يعملون به، ولكن النظرة الفاحصة تكشف لنا حقيقة مؤكدة، وهى أن وسائل الاتصال والإعلام العربية، غير عربية، أى مصنعة خارج الوطن العربى، وإن كثيراً مما تقدمه وسائل الإعلام العربية ينتج خارج الوطن العربى ولا يخدم المصالح العربية، ولنتوقف أمام الظواهر التالية:

١- أن البنية الأساسية للإعلام والاتصال فى الوطن العربى مصنعة بكاملها خارج الوطن العربى فلا وجود مطلقاً لأى صناعات عربية لمستلزمات وسائل الإعلام والاتصال، والوطن العربى يستورد آلات الجمع الصحفى والمطابع

والأحبار وورق الصحف، وهو يستورد أيضاً أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو ومعدات الاستوديوهات.

٢- أن المؤسسات الإعلامية الغربية التابعة لدول الاستعمار القديم تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات والأخبار والرسائل الإعلامية المتبادلة فى الوطن العربية.

وتكاد أن تنفرد وكالات الأنباء الغربية بالسيطرة على حركة تبادل الأخبار الدولية فى الوطن العربى[١١].

ويرجع النفوذ الكبير للوكالات الغربية إلى حجم وقوة الوسائل التكنولوجية التى تستعين بها فى جمع الأنباء وتوزيعها ، وكل وكالة منها لها مكاتب فى معظم الأقطار العربية وتستخدم عدة مئات من الموظفين المتفرغين والمراسلين غير المتفرغين، وكل منها يصدر أنباءه على مدار ٢٤ ساعة فى اليوم إلى المئات من الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون العربية ورغم وجود ثمانى عشرة وكالة أنباء عربية، إلا أنه يلاحظ أن الكثير من هذه الوكالات أقرب ما يكون إلى المكاتب الإعلامية الملحقة بوزارات الإعلام مباشرة، وإنتاجها ضعيف سواء فيما يتعلق بالأنباء الدولية أو الأنباء المحلية، لدرجة أن وسائل الإعلام العربية كثيراً ما تنقل أخبار الوطن العربى من الوكالات الأجنبية[١٢].

٣- أن الوكالات الغربية للإعلان تسيطر على سوق الإعلان الدولى، ولهذه الوكالات فروع فى غالبية الأقطار العربية، وهذه الوكالات تسيطر على نسبة كبيرة من سوق الإعلان فى دول مجلس التعاون الخليجى ومن سوق الإعلان العربى كله. وقد بلغ الأمر ببعض هذه الوكالات إلى حد إنشاء صحف عربية فى لندن وباريس وقبرص توزع فى كافة الأقطار العربية.

وبعض هذه الوكالات تشارك فى إنشاء محطات إذاعية وقنوات فضائية موجهة إلى الوطن العربى.

٤- إن قنوات التليفزيون الأرضية والقنوات الفضائية العربية تستورد الكثير من برامجها من الدول الغربية ويحتل الإنتاج الأمريكى نسبة كبيرة من هذه البرامج.

وإذا كانت الدول الاستعمارية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين قد لجأت إلى الاحتلال العسكرى لبعض الأقطار العربية من أجل إيجاد أسواق لترويج منتجاتها الصناعية فإن نفس الدول قد لجأت اليوم إلى الاحتلال الإعلامى (وهو المرادف الموضوعى للتبعية الإعلامية) بهدف ترويج منتجاتها الصناعية إلى أقطار الوطن العربى.

إن الهدف واحد ولكن الأداة هى التى تغيرت، فقد حلت الأفلام والمسلسلات والأخبار محل البنادق والمدافع والبوارج.

وكما حاول المستعمر القديم أن يطمس الهوية القومية للشعوب العربية حتى ترضى بالاحتلال فإن المستعمر الجديد يعمل على الترويج للقيم والأفكار الغربية وتشويه الهوية الثقافية العربية بهدف تكريس الاستعمار الإعلامى الجديد.

وقد ترتب على التبعية الإعلامية نتائج بالغة الخطورة على وسائل الإعلام فى الدول العربية ونكتفى بالإشارة إلى ثلاث نتائج:

الأولى: تزايد نفوذ وكالات الإعلان الغربية فى سوق الإعلان فى الدول العربية أفقد الكثير من وسائل الإعلام فى هذه الدول استقلالها الفكرى وبالشكل الذى يهدد بالقضاء على أى أمل فى تحقيق (استقلال إعلامى حقيقى) خاصة أن الإعلان صار المورد الرئيسى لوسائل الإعلام المعاصرة.

الثانية: أن تزايد اعتماد وسائل الإعلام فى الأقطار العربية على الإنتاج الإعلامى الغربى من شأنه أن يخلق رأياً عاماً منحازاً للمصالح الغربية، كذلك فإن استمرار سيطرة وكالات الأنباء الغربية على سوق الأخبار فى الوطن العربى من شأنه أن يستمر فى رسم الصورة المشوهة عن الشخصية العربية فى العالم الخارجى بفعل ما تجريه من تحريف وتشويه وتلوين للأحداث التى تنقلها عن الوطن العربى.

الثالثة: أن الوضع الراهن لتكنولوجيا الإعلام والاتصال فى الوطن العربى يؤكد ضعف البنية الإعلامية الأساسية فى بعض الأقطار العربية ووجود تخمة فى

أقطار أخرى وهو الأمر الذى يجعل بعض الأقطار العربية عاجزة عن استيعاب قدر كبير من إنجازات التكنولوجيا الحديثة فى الإعلام، ويحول دون الاستفادة الكاملة من هذه التكنولوجيا المتقدمة.

والتحدى الحقيقى للوطن العربى يكمن فى كيفية الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة فى مجال الإعلام دون الوقوع فى شرك التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة، والإغراء شديد، والغواية موجودة، فأموال النفط أغرت العديد من الأقطار العربية على اقتناء تكنولوجيا إعلامية مكلفة وغير ملائمة وعلى سبيل المثال، كيف يمكن لصحيفة تصدر فى دولة خليجية صغيرة أن تستورد مطبعة لطبع مائة ألف نسخة فى الساعة الواحدة، فى حين أن مجموع ما يطبع من هذه الصحيفة لا يصل إلى خمسة آلاف نسخة. والغواية دفعت بعدد من المؤسسات الصحفية فى دولة عربية كبرى إلى الاستدانة لتجديد مطابعها، دون حاجة فعلية لهذا التجديد، هذا فضلاً عن التنافس بين الأقطار العربية فى إنشاء العشرات من القنوات الفضائية التى تكرر بعضها ولا تقدم فى الغالب فائدة ملموسة للمشاهدين، وهذه الأمثلة تؤكد عدم ملاءمة الكثير من تكنولوجيا الإعلام الحديثة للاحتياجات الإعلامية لغالبية الأقطار العربية.

وفى هذا المجال يمكن الإشارة إلى أن التكنولوجيا هى تعبير عن الواقع الاجتماعى والثقافى الذى تنشأ فيه وبالتالى فإن النماذج التكنولوجية التى تطورت استجابة لحاجات مجتمع ما قد لا تصلح فى أغلب الأحيان لمجتمع آخر له ظروف مغايرة، وأن عملية نقل التكنولوجيا ليست مقصودة لذاتها وإنما هى أداة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية فى مجال الاتصال، فالتكنولوجيا الملائمة هى تلك التى تتناسب مع الإمكانيات الذاتية التى تحقق الاستخدام الأمثل لمصادر التكنولوجيا المتاحة فى المجتمع بحيث تعمل على تنمية وتطوير التكنولوجيا الوطنية.

ولابد أن نأخذ فى الاعتبار تأثير الاختيار التكنولوجى على علاقة التبعية للدول المتقدمة وذلك أن الاختيار التكنولوجى فى مجال الإعلام والاتصال ليس قضية فنية فحسب وإنما هو اختيار سياسى فى المقام الأول.

٣ - النظام الإعلامى العربى

"مدوجزر بين السمات السلطوية والديموقراطية"

عند الحديث عن نظام إعلامى ما، فنحن نقصد الإشارة إلى خمسة أبعاد للمفهوم وهى: الفلسفة الإعلامية التى يقوم عليها هذا النظام وهى مجموعة المبادئ والأسس الفكرية، ثم السياسات الإعلامية وهى البرامج التطبيقية للفلسفة الإعلامية، ثم الإطار القانونى الذى يترجم الفلسفة الإعلامية إلى تشريعات تحكم عمل المؤسسات الإعلامية، ثم البنية الإعلامية الأساسية وتشمل مستوى تكنولوجيا الاتصال والكوادر البشرية وغيرها، وأخيراً الممارسات الإعلامية فى الواقع العملى.

ولقد عرفت البشرية نوعين من النظم الإعلامية وهى: النظام الإعلامى السلطوى وهو أقدمها تاريخياً ويقوم على توجيه وسائل الإعلام لخدمة الحاكم الفرد، ثم النظام الإعلامى الديموقراطى، وهو يقوم على إطلاق حرية وسائل الإعلام.

وقد سبق أن تحدثنا بالتفصيل فى الفصل السابق عن خصائص وسمات كل نظام منهما.

وبالنسبة للوطن العربى فيلاحظ بشكل عام عدم وجود إسهامات فكرية واضحة تحدد الفلسفة الإعلامية التى تتبناها الأقطار العربية، ولكن هذا لا يعنى عدم إمكانية التعرف على ملامح هذه الفلسفة، خاصة إذا قمنا بتحليل مضمون

المواثيق الرسمية للنظم العربية الحاكمة أو قوانين الإعلام والمطبوعات بها، بالإضافة إلى العديد من تصريحات كبار المسئولين فى هذه الأقطار.

ولكن يبقى أن الأسلوب الأمثل للتعرف على هوية النظام الإعلامى لقطر عربى ما، هو تحليل الممارسات الإعلامية، فهى فى نظرنا المرجع الأصلى وذلك بسبب ما نلاحظه من اختلاف كبير بين العديد من نصوص قوانين الإعلام وتصريحات كبار المسئولين من ناحية وبين الممارسات الفعلية من ناحية ثانية! وعلى سبيل المثال، لا يوجد قانون واحد للإعلام فى الوطن العربى لا ينص على تأكيد حرية الإعلام، بينما الممارسة الفعلية تشير إلى تعرض وسائل الإعلام العربية للعديد من القيود والأغلال.

وقد أشرقت شمس الخمسينيات على العديد من الأقطار العربية المستقلة حديثاً، وفى نظامها الإعلامى بعض سمات النظام الإعلامى الديموقراطى، تم ذلك فى مصر ولبنان وسوريا والسودان ثم فى تونس والمغرب، فقد كانت النظم السياسية فى هذه الأقطار تقوم على التعددية السياسية، التى سمحت بالتالى بالتعددية الصحفية والإعلامية.

وهنا نلاحظ ظاهرة وجدت فى ظل الاحتلال واستمرت بعد الاستقلال، فعلى حين سمحت السلطات الاستعمارية ببعض الحريات للصحف، فإنها تمسكت بالسيطرة الكاملة على الإذاعة وهو ما حدث بعد الاستقلال فقد سمحت الأنظمة الوطنية الجديدة ببعض الحريات للصحف ولكنها فى الوقت نفسه أحكمت قبضتها على الإذاعة، وقد انسحب الوضع نفسه على التليفزيون فيما بعد.

وقد ظلت هذه الازدواجية فى النظام الإعلامى العربى قائمة حتى اليوم.

وفى بعض الأقطار العربية لم تستمر الحريات الممنوحة للصحف طويلاً؛ إذ سرعان ما ضاقت النظم الحاكمة بالهامش الكبير إلى الذى تتمتع به الصحف، فأطاحت به وبذلك أحكمت هذه الأنظمة قبضتها على كافة وسائل الإعلام.

وقد تحقق ذلك بمبررات عديدة، حيث ادعت بعض الأنظمة العربية بضرورة

توجيه الإعلام لخدمة قضايا التنمية، وادعى البعض الآخر بضرورة توجيه الإعلام لخدمة القضايا القومية مثل مواجهة الاستعمار أو مقاومة الصهيونية، ولكن المحصلة النهائية فى الحالتين لم يكن له علاقة بمثل هذه المبررات، إذ انتهى الأمر بتوظيف وسائل الإعلام لتدعيم النظام السياسى الحاكم، والترويج لأفكاره والدفاع عن سياساته الداخلية والعربية والدولية.

وفى حقيقة الأمر فإن هذا التحول فى النظام الإعلامى العربى كان تعبيراً عن تحول جذرى فى النظام السياسى العربى، وهناك مظهران لهذا التحول:

الأول: ضيق بعض الأنظمة السياسية العربية بالمعارضة الداخلية ورغبتها فى الانفراد بالسلطة فقضت على التعدد السياسى، وانتهى تبعاً لذلك التعدد الإعلامى.

الثانى: وقوع سلسلة الانقلابات العسكرية فى عدد آخر من الأقطار العربية (سوريا ومصر والعراق والسودان) ولم تتحمل السلطة العسكرية التعددية السياسية أو التعددية الإعلامية.

وانتهت الخمسينيات والنظام الإعلامى الغالب على معظم الأقطار العربية هو النظام السلطوى، الذى تجسد فى المظاهر التالية:

١- عدم وجود قوانين واضحة للإعلام تحدد حقوق الإعلاميين وواجباتهم، وهو الأمر الذى ترك العلاقة بين الإعلام والحكومة بدون تنظيم، وكان من شأن ذلك جعل وسائل الإعلام تحت رحمة السلطات الإدارية دون أن تملك هذه الوسائل السند القانونى الذى يحميها من تعنت السلطات الإدارية، وحين وجدت قوانين للإعلام، فقد حوت هذه القوانين العديد من النصوص التى تعطى للسلطات الإدارية سيطرة شبه كاملة على وسائل الإعلام.

٢- خضوع وسائل الإعلام فى العديد من الأقطار العربية للرقابة الحكومية السابقة على النشر والإذاعة أو اللاحقة عليها، وهو الأمر الذى حال دون قيام وسائل الإعلام العربية بواجبها فى تقديم الأخبار أو طرح الرؤى الفكرية وتلبية الاحتياجات الإعلامية للمواطنين.

٣- حرمان الأفراد من حق إصدار الصحف فى بعض الأقطار العربية، وهناك من منع هذا الحق عن الجماعات والهيئات والمنظمات الشعبية وقصره على السلطة الحاكمة وحدها أو الحزب الذى يعبر عنها، كذلك فهناك بعض البلدان العربية التى فرضت مبالغ كبيرة للحصول على ترخيص بإصدار صحيفة وأعطت السلطات الحكومية حق الموافقة على منح هذا التصريح أو منعه.

كذلك فإن السلطات الحكومية فى غالبية الأقطار أعطت لنفسها الحق فى تعطيل الصحف أو مصادرتها سواء بنص قانونى أو بدون وجود هذا النص.

كذلك فقد تم ربط حق ممارسة العمل الصحفى بالحصول على ترخيص مسبق من السلطة الحاكمة أو ربط حق ممارسة العمل الصحفى بضرورة القيد المسبق بجداول المشتغلين بالعمل الصحفى، وهذه الجداول تسيطر عليها السلطة الحاكمة وتحدد المنتسبين إليها وفى العديد من الأقطار العربية تقوم الحكومة بتعيين الصحفيين وتعزلهم أو تنقلهم إلى صحف أخرى أو جهات أخرى خارج الصحف.

٤- أما بالنسبة للراديو ثم التليفزيون بعد ذلك فهما فى جميع الأقطار العربية تحت السيطرة الكاملة للحكومة فى كافة البلدان العربية توجهها كيفما تشاء وتمنع أى فرد أو قوة سياسية من الوصول إليها، وفى بعض الأقطار العربية توجد قوائم تضم أسماء الممنوعين من التحدث فى الراديو أو الظهور فى التليفزيون.

وفى وسط هذا المحيط العربى السلطوى وجدت جزيرة ليبرالية فى لبنان، وقد اختص المجتمع اللبنانى عن سائر أقطار الوطن العربى بتركيبة اجتماعية وسياسية، سمحت بالتعدد السياسى والحزبى وبالتالى بالتعدد الصحفى والإعلامي[١٣]، وقد أتاح المناخ الليبرالى فى لبنان الفرصة للصحافة اللبنانية أن تكون ميداناً للتعبير عن مختلف التيارات السياسية والفكرية ليس فى لبنان وحده وإنما فى الوطن العربى كله[١٤]. ولكن هذا المناخ الليبرالى فى لبنان ظل رهناً باستمرار التوازن النسبى بين القوى الطائفية والسياسية فى لبنان، وعندما اختل هذا التوازن، سواء بفعل عوامل لبنانية أو عربية أو دولية سرعان ما أطيح بالحريات الديموقراطية للصحافة

اللبنانية[١٥]، كما حدث فى عام ١٩٥٨م وفى عام ١٩٧٥م وهو ما أنتج ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة إلى لندن وباريس وقبرص!

ومن المهم ألا نتجاهل أن ستينيات وسبعينيات القرن العشرين قد أضافت إلى الأنظمة العربية السياسية لوناً جديداً من الأنظمة السياسية يحمل بعض سمات النظم الاشتراكية وهو ما أطلق عليه بالنظم التقدمية العربية كما هو الحال فى مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبى (سابقاً)، وهو الأمر الذى جعل النظم الإعلامية فى هذه الأقطار العربية تحمل سمات الإعلام الاشتراكى الذى هو أحد التطبيقات الحديثة للنظام الإعلامى السلطوى.

وقد شهدت تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين انفتاحاً سياسياً حمل بعض السمات الليبرالية فى عدد من الأقطار العربية وقد سمحت بعض هذه الأقطار بوجود تعدد حزبى محكوم، وبالتالى بقدر من التعددية الإعلامية كمصر وتونس والمغرب والأردن واليمن وهناك بعض الأنظمة العربية التى سمحت بوجود مزيد من الحريات الإعلامية بدون السماح بالتعدد الحزبى مثل الكويت وبعض دول الخليج.

وقد خلق هذا الانفتاح نظماً إعلامية عربية تمثل خليطاً من النظام الإعلامى السلطوى والنظام الإعلامى الديموقراطى.

والنظرة الفاحصة إلى الأوضاع الإعلامية العربية اليوم تدفعنا إلى القول بعدم وجود نظام إعلامى عربى متجانس أو نقى، فرغم أن لكل نظام إعلامى طابعه العام الغالب عليه، سلطوياً كان هذا الطابع أو ديموقراطياً إلا أنه يحمل فى نفس الوقت بعض سمات الأنظمة الإعلامية الأخرى، وهذا الخلط مرجعه فى نظرنا الخلط القائم فى الأوضاع السياسية فى المجتمعات العربية.

ومن الغريب حقاً أن الحكومات العربية كانت من أكثر دول العالم الثالث تحمساً لإقامة نظام إعلامى دولى جديد يقوم على تعديل نظام التبادل الدولى للأنباء والمعلومات، لكى يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأن

ذلك لابد أن يتم من خلال انسياب الأنباء فى اتجاهين مما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن المجتمعات النامية. وكذلك للقضاء على عدم التكافؤ الدولى فى مصادر الأخبار والمعلومات بين الدول المتقدمة والدول النامية وأن يرتبط ذلك بمعالجة الاحتكار فى ملكية وسائل الاتصال وفى اعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات والاعتراف بحق جميع الدول فى الإعلام..!

ورغم عدالة هذه المطالب، فإن التناقض كان يبدو صارخاً بين عناصر النظام الإعلامى الدولى الجديد، وبين واقع الأنظمة الإعلامية القائمة فى غالبية الأقطار العربية، وهو الأمر الذى من شأنه أن يلغى أية مصداقية لهذه المطالب ويعطى حججاً قوية لمن يتهمون هذه الحكومات بأن مطالبتها بنظام إعلامى دولى جديد، إنما يخفى فى حقيقته رغبة هذه الحكومات فى وضع قيود على وسائل الإعلام الدولية للحيلولة بينها وبين الكشف عن الممارسات الخاطئة للسلطات الحاكمة فى هذه الدول، وأن هذه السلطات لم تعد قانعة بالقيود التى تكبل بها وسائل الإعلام المحلية، وإنما تريد أن تمتد بهذه القيود لكى تشمل وسائل الإعلام الدولية، وإذا كانت هذه الحكومات العربية صادقة حقاً فى تحمسها لإقامة هذا النظام الإعلامى الدولى الجديد ذى الطابع الديموقراطى، فعليها أن تربط مطالبها الدولية بالنص على تطبيقاته المحلية.

إن ذلك يعنى ضرورة تعديل نظام تبادل الأنباء داخل كل مجتمع عربى؛ بحيث يكون أكثر عدلاً وتوازناً بين الحكام والمحكومين، بحيث تنساب الأنباء والمعلومات فى اتجاهين وبما يمكن من تقديم صورة سليمة وموضوعية عن إنجازات الحكم، وفى نفس الوقت يقدم صورة حقيقية وموضوعية عن مطالب الجماهير الشعبية ومشكلاتها.

كذلك فإن المطالبة بمعالجة الاحتكار فى ملكية وسائل الإعلام الدولية واعتماد مبدأ حرية تداول الأنباء والمعلومات لا يصبح له معنى إذا لم تمتد هذه المبادئ لتحكم النظم الإعلامية الوطنية بحيث تعالج احتكار السلطات الحاكمة لملكية وسائل الإعلام وأن لا يكون حق الإعلام قاصراً على هذه السلطات وحدها دون

شعوبها، ولن يتحقق ذلك إلا بالنص على إلغاء كافة القيود التى تحول دون تملك الجماهير العربية فى الأقطار العربية لوسائل الإعلام وإلغاء القوانين التى تحول دون إصدار الصحف أو التى تجعل إصدارها وفق رغبات السلطات الحاكمة، وكذلك إلغاء الرقابة السابقة على النشر أو اللاحقة له ومنع مصادرة الصحف أو إغلاقها، وحق المواطنين فى بث الشبكات الإذاعية الوطنية والقنوات التليفزيونية الأرضية.

٤ - التفسير الإعلامى للتاريخ العربى

رغم الطابع السلطوى للنظام الإعلامى العربى فقد لعب الإعلام فى حياة الأمة العربية دوراً لا يقل عن الدور الذى لعبته السياسة أو الاقتصاد أو غيرها من العناصر الرئيسية المؤثرة فى حياة هذه الأمة، ويمكن فهم هذا الدور (الرئيسي) الذى لعبه الإعلام فى المجتمع العربى، إذا ما تبنينا التفسير الإعلامى للتاريخ، وهو التفسير الذى ينظر إلى تطور المجتمعات البشرية على ضوء تطور وسائل الإعلام، بمعنى أن تطور وسائل الإعلام يعتبر العامل الرئيسى فى إحداث التطور الاجتماعى، وأنه كما يوجد التفسير المادى للتاريخ كما هو الشأن فى الماركسية، وكما يوجد التفسير السيكولوجى للتاريخ كما هو الشأن فى الفرويدية، فهناك أيضاً التفسير الإعلامى للتاريخ، وهو التفسير الذى يقسم التطور الاجتماعى تبعاً لمراحل تطور وسائل الإعلام، فهناك المرحلة السمعية فى التاريخ (النفخ فى الأبواق والمنادين) وتلتها المرحلة الخطية (النقش على الأحجار والرسم على الجدران والمقابر والمعابد والقصور والكتابة على الجلود أو الورق) ثم المرحلة الطباعية (الصحف) وأخيراً المرحلة الإلكترونية (الراديو والتليفزيون والفيديو والقنوات الفضائية والإنترنت وكل ما ينتج عن استخدام الكمبيوتر والأقمار الصناعية فى الإعلام).

وعلى ضوء هذا التفسير، فإن أكثرية الأقطار العربية كانت ما تزال حتى منتصف القرن الماضى تعيش فى نطاق المرحلة الطباعية (الصحف والكتاب المطبوع) وكانت قلة من هذه الأقطار قد بدأت تدق أبواب عصر الإعلام الإلكترونى، وتتعرف فى استحياء على إمكانيات جهاز الراديو.

وهنا نلاحظ أن كثافة الأمية فى العديد من الأقطار العربية قد حدَّت كثيراً من

انتشار الصحف وحصرت تأثيرها فى مجال النخبة المثقفة، ولكن هذه الأمية ساعدت من ناحية أخرى على اكتشاف التأثير الكبير لجهاز الراديو.

ومن المفارقات الغريبة أنه فى الوقت الذى تقلص فيه الامتداد العربى للصحف المصرية بعد إلغاء هامش الحرية الليبرالى الذى كانت تتمتع به هذه الصحف بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ولتبنيها الخط الناصرى الداعى للقومية العربية وحال بينها وبين الدخول إلى العديد من الأقطار العربية التى كانت حكوماتها تقاوم هذا الخط القومى، فقد تكشفت للقيادة الناصرية أهمية الراديو، ثم ما لبث هذا الجهاز بعد أن تطورت إمكانياته بالترانزستور، فأصبح السلاح الرئيسى للقيادة الناصرية فى الدعوة للوحدة والقومية العربية، وقد لعبت إذاعة (صوت العرب) دوراً قيادياً فى هذا المجال، وقد بدأت هذه الإذاعة إرسالها فى الرابع من يوليو ١٩٥٣م، وبدأت بنصف ساعة فى اليوم، ثم أصبحت ساعتين يومياً فى يناير ١٩٥٤م، وفى يوليو من نفس العام أصبحت سبع ساعات، ثم وصلت فى عام ١٩٦٢م إلى ٢٢ ساعة و١٥ دقيقة يومياً.

ولقد تحددت أهداف إذاعة صوت العرب فى "التعبير الصادق عن آلام وآمال الجماهير العربية فى جميع أنحاء الوطن العربى" وفى الدعوة إلى تحرير البلاد العربية من الاستعمار وعملائه وتحكم الرأسمالية والإقطاع فى الجماهير العربية، والعمل على جمع كلمة العرب وحشد قواهم ضد أعداء العروبة والسعى لتحقيق الوحدة العربية.

ورغم الدور الهام الذى لعبته إذاعة صوت العرب فى نشر فكرة العروبة والوحدة العربية والقومية العربية، إلا أنها خلقت من ناحية أخرى ظاهرة مازال يعانى منها الوطن العربى وهى حرب الإذاعات العربية، وهى الحرب التى خلقت ما يسمى بالنزاع العربى .. العربى وأصبحت المعارك الإذاعية بين الأنظمة السياسية العربية أحد التقاليد الثابتة فى الحياة السياسية العربية.!

ولقد نتج عن اعتماد القيادة الناصرية فى مصر على الراديو، أنها تصورت أن وسائل الإعلام الجماهيرى، يمكن أن تلغى أهمية وسائل الاتصال المباشر،

فاستعاضت بالراديو والصحف عن العمل السياسى المباشر بين الجماهير العربية فلم تسعى لإيجاد الحزب السياسى القومى، سواء على المستوى القطرى فى مصر أو على المستوى القومى من المحيط إلى الخليج، لذلك ما كادت القيادة الناصرية تختفى من الو جود بالوفاة حتى اختفى النظام الناصرى ولم يجد القوة الجماهيرية المنظمة التى تدافع عنه، أما الفكرة نفسها (الوحدة العربية والقومية العربية) فقد تكفلت نفس وسائل الاتصال الجماهيرى بالإجهاز عليها بعد ذلك..!

ثم ظهرت بعد ذلك وسائل أخرى من الإعلام الإلكترونى أكثر تقدماً كالتليفزيون والفيديو، والقنوات الفضائية والإنترنت وغير ذلك من الأدوات التى أزاحت الصحف والراديو عن مركز الصدارة وبعد أن نجح الراديو فى تحويل المنطقة العربية فى الخمسينيات إلى ما يشبه القرية العربية الواحدة، إذا بالتليفزيون يحول المجتمعات العربية إلى ما يشبه الجزر المنفصلة ثم إذا بالفيديو يحصر المواطن العربى فى منزله بين أسرته الضيقة فقط، أما القنوات الفضائية فقد أعادت الإنسان العربى إلى أسرته العربية الكبيرة.

لقد كانت الخمسينيات هى عقد الراديو، وكانت الستينيات والسبعينيات هما عقدى التليفزيون، أما الثمانينات فكانت عقد الفيديو ـ أما التسعينيات فكانت عقد القنوات الفضائية بلا جدال.

وقد انتشر الفيديو بين كافة طبقات المجتمع العربى فى أقطاره المتعددة ليس بسبب انخفاض مستوى ما تقدمه محطات التليفزيون العربية من برامج فى ذلك الوقت، أو لانعدام المنافسة بين قنوات التليفزيون فى الأقطار العربية إن وجدت، وإنما لكون هذه المحطات رسمية تتبع الدولة مباشرة، ولأن ما تقدمه كان أقرب إلى الدعاية منه إلى الإعلام، فى الوقت الذى غابت فيه الرقابة الحكومية أو القيود الاجتماعية على أشرطة الفيديو، وإن وجدت هذه الرقابة أو تلك القيود كان من السهل التحايل عليها.

ويمكن أن نشير إلى عدد من التأثيرات التى نتجت عن انتشار الفيديو فى الأقطار العربية وفى مقدمتها، إضعاف دور الدولة وقدرتها على توجيه المواطنين من ناحية

وتحرير المواطنين من سيطرة وسائل الإعلام الرسمية وتحكمها من ناحية ثانية، كذلك انتعاش الفكر والفن غير الرسمى بعد أن كادا أن يندثرا بفعل السيطرة شبه المطلقة لوسائل الإعلام الجماهيرى الرسمية.

ولكن إذا كان انتشار الفيديو قد سمح بظهور الفكر والفن المتمرد، فإنه سمح وبدرجة أكبر بانتشار الفكر والفن التجارى الهابط.

إن انصراف المواطنين العرب عن متابعة وسائل الإعلام الجماهيرية الرسمية أقام العديد من الحواجز بين الحكومات العربية وشعوبها وقلل من المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية فى البلاد، ذلك أن وسائل الإعلام الجماهيرى فى المجتمعات الديموقراطية تلعب دوراً هاماً فى التقريب بين الحكومات وشعوبها بما تقدمه من معلومات وبيانات عن سياسات الحكومة وخططها ثم بإظهارها لرد الفعل الشعبى تجاه هذه السياسات والخطط، وهو الأمر الذى يكشف للحكومة حقيقة اتجاهات الرأى العام، مما يسهم فى اتخاذ القرار السياسى الملائم للرغبات الشعبية، وهو الأمر الذى يتيح بشكل أو بآخر تبعاً لدرجات الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام فى إيجاد نوع من المشاركة الشعبية فى الحكم.

وخلال تسعينيات القرن الماضى ومع مقدم القرن الحادى والعشرين أخذت تتشكل فى العالم العربى بيئة إعلامية جديدة أخذت تفصح عن ملامحها الرئيسية بسرعة مذهلة بما لا يترك للباحثين والدارسين وقتاً كافياً للتأمل المتعمق والتفكير المنهجى خاصة بعد ظهور القنوات الفضائية والإنترنت، ومن ملامح هذه البيئة الإعلامية الجديدة التواصل الحاصل بين أجزاء العالم العربى حيث ألغت تقنية أقمار الاتصال عنصرى الزمان والمكان ولم يعد البعد المكانى حائلاً دون التواصل بين مجتمعات وأفراد تبعد بينهم الشقة باتساع العالم العربى كله.

ولقد ارتبط الانتشار الإعلامى وتجاوز الحدود القطرية بالزيادة الكبيرة فى الاستثمار فى مجال الإعلام وظهرت المؤسسات الإعلامية عبر الوطنية التى يمكن وصفها بأنها مؤسسات "قومية" وبعضها "متعددة الجنسيات" تتجاوز الحدود والقيود القطرية.

ومن مظاهر هذه البيئة الإعلامية الجديدة فى العالم العربى الانعتاق من سلطة الدولة ورقابتها، فمع تطور وسائل الاتصال وتقنياتها المتنوعة بدأت سلطة الدول فى التحكم والرقابة تنحسر شيئاً فشيئاً. ويتوقع أن يحدث مزيد من هذا الانحسار فى المستقبل.

كذلك فإن دخول القطاع الخاص فى الاستثمار فى مجالات الإعلام المتعددة خاصة فى مجال إنشاء القنوات الفضائية أخذ يقلل بالتدريج من السيطرة الرسمية على الإعلام الفضائى العربى ويخضعه شيئاً فشيئاً للعمل فى ظل آليات اقتصاد السوق والمعروف أن المقومين الأساسيين اللذين يقوم عليهما إعلام السوق هما: الدافع التجارى والاختيار الذاتى. وبذلك فإن الاتجاه المتزايد نحو المواد الإعلامية الحافلة بالإثارة والمشحونة بالدراما حتى فى المواد الإخبارية إنما هو استجابة طبيعية لمتطلبات السوق التجارية.

وعلى هذا الأساس كثيراً ما تضخم الأحداث أضعافاً مضاعفة ليس فقط لجذب المشاهدين وإرضاء توقعاتهم أو لخدمة أغراض سياسية، بل أيضاً لخدمة أهداف تجارية، فهذا التضخيم سيزيد من جمهور القنوات الفضائية، وبالتالى يزيد من إقبال المعلنين على الإعلان فيها.

٥ - من التنمية إلى التخلف

لقد أثر الطابع السلطوى للإعلام العربى على أداء هذا الإعلام لوظائفه الأساسية بالسلب واعتبر ذلك أحد التحديات الرئيسية التى واجهتها الأقطار العربية، وقد تنوعت التجارب من قطر عربى إلى قطر عربى آخر، وإن جمع بين أكثرها اتفاق غير مكتوب على توظيف وسائل الإعلام للدعاية لسياسات النظام الحاكم وإنجازاته، ثم تفرع عن هذه الوظيفة، استخدام وسائل الإعلام كأداة لحشد الجماهير وتعبئتها لمناصرة النظام الحاكم فى معاركه الداخلية والعربية، وقيادة حملات النظام الإعلامية ضد النظم العربية المخالفة له، لذلك يمكن القول وباطمئنان شديد أن وظيفة وسائل الإعلام العربية ظلت أقرب إلى الدعاية منها إلى الإعلام، ويلاحظ أنه فى حين ركزت غالبية الأقطار العربية على توظيف وسائل الإعلام فى تنمية المشاعر الوطنية بهدف تكريس التجزئة مجسدة فى الكيانات الوطنية التى ظهرت بعد الاستقلال، ومن المهم الاعتراف بأن وسائل الإعلام المصرية قد ركزت على القضايا القومية، وذلك عن طريق إبراز انتماء مصر العربى والدفاع عن فكرة العروبة والدعوة للوحدة القومية العربية، وتأييد حركات التحرير العربية ومقاومة النفوذ الاستعمارى فى الوطن العربى، ويدخل فى هذا الإطار الدور الذى أدته وسائل الإعلام المصرية فى مواجهة الحرب النفسية وحملات التشكيك التى استهدفت ضرب فكرة الوحدة العربية.

كذلك قامت وسائل الإعلام العربية فى الكثير من الأقطار العربية (مع تميز الدور المصري) بدور كبير فى مواجهة الدعاية الصهيونية التى استهدفت الترويج

لخرافة التفوق الحضارى الإسرائيلى، وأسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر وأن إسرائيل هى واحة الديمقراطية فى المنطقة.

ويدخل فى هذا الإطار الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطينى وحقه فى العودة إلى أرضه المغتصبة، والكشف عن الطابع العدوانى لإسرائيل.

وفى بداية الستينيات ظهرت فى الوطن العربى أصداء للنظريات والنماذج التى تتحدث عن الدور الذى يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام الجماهيرى فى التنمية الوطنية فى المجتمعات النامية، وكانت أكثر النظريات تأثيراً بين المسئولين عن الإعلام فى الوطن العربى، نظرية ليرنر عن التحضر، ونظرية روجرز عن نشر الأفكار المستحدثة، ونظرية شرام عن دور وسائل الإعلام فى التنمية الوطنية.

وقد ساد فى الربع الأخير من القرن العشرين اعتقاد بين العاملين فى وسائل الإعلام العربية، بأن الواقع المتميز للمجتمعات العربية يطرح مفهوماً جديداً للوظيفة الإعلامية، حيث لا تقتصر مهمة وسائل الإعلام على الحصول على الأنباء ونقلها ولا تفسير هذه الأنباء وتحليلها ووضعها فى سياقها العام وكشف أبعادها المختلفة، وإنما هناك مهمة ثالثة يجب أن ينفرد بها الإعلام فى المجتمعات النامية بالإضافة إلى المهمتين السابقتين، وهى مهمة المساهمة فى ترقى المجتمع وتنميته، فالإعلام العربى ليس مطالباً بتقديم الحقائق فقط ولا أن يقوم بتفسيرها أيضاً، وإنما عليه فى نفس الوقت أن يساهم فى تنمية المجتمع العربى وترقيته من خلال دفع جمهور القراء أو المستمعين أو المشاهدين إلى إدراك مدى خطورة مشكلات التنمية وجديتها وإلى التفكير فى هذه المشكلات وأن يدفعهم لابتكار الحلول التى تمكنهم من تخطى الحلقة المفرغة من حلقات التخلف التى تعيش فى إسارها غالبية المجتمعات العربية وقد لخصت وظيفة وسائل الإعلام فى مجالين اثنين:

الأول: أن تقوم بدور (المنبه) للتنمية؛ وذلك بإثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية وربط هذه القضايا بمصالح المواطنين ومصائرهم.

الثانى: حشد الدعم الشعبى للتنمية؛ وذلك على أساس أن التنمية تفقد مضمونها بدون المشاركة الجماهيرية.

وقد جاءت النتائج لتؤكد فشل غالبية المحاولات التى تمت لتطبيق هذه النظريات والنماذج، ولتثبت أن تشكك المواطن العربى فى مصداقية وسائل الإعلام العربية بسبب افتقادها للحرية، قد خلقت لدى هذا المواطن شبه حصانة فى مواجهة الإعلام الرسمى؛ وذلك اعتماداً على ميكانزم الدفاع الذاتى عن النفس الذى أفقد الوسائل الإعلامية تأثيرها المتوقع.

وهذه الحقيقة تؤكدها الأبحاث العلمية التى أجريت فى كثير من الأقطار العربية حول التعرض الانتقائى والإدراك الانتقائى والتذكر الانتقائى لمضمون وسائل الإعلام.

وهو ما يشير إلى وجود فجوة هائلة بين الوسائل الإعلامية الرسمية وبين جمهور المواطنين وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى فشل استخدام الراديو والتليفزيون فى محو الأمية فى عدد من الأقطار العربية، وفشل الحملات الإعلامية لتنظيم الأسرة فى مصر .. وغير ذلك كثير.

ونعتقد أن افتقاد وسائل الإعلام العربية لحرية التعبير يقف وراء فشلها فى أداء دورها فى خدمة التنمية الوطنية؛ وذلك لأن قيام هذه الوسائل بدورها فى تنمية المجتمع وترقيته يجب ألا تتم من خلال أى نوع من أنواع "الإلزام" السلطوى وإنما يجب أن يكون هذا الدور قائماً على "التزام" ذاتى يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام النابعة من إدراكها لحاجات المجتمع العربى وظروفه الخاصة وهذا الالتزام لا يقوم على (المنع) أو الحيلولة دون نشر أو إذاعة أخبار أو آراء معينة وإنما يجب أن يقوم على أساس (الاختيار) الحر بين الأحداث والآراء وتفضيل ما يرتبط منها بتنمية المجتمع وترقيته.

وفى الوقت الذى تتسع فيه الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن المحصلة النهائية لعجز وسائل الإعلام العربية عن أداء دورها فى التنمية الوطنية بسبب طابعها السلطوى هو أن تزداد الأقطار العربية تخلفاً.

٦ - التعاون الإعلامى العربى

"فشل على المستوى القومى، ونجاح محدود على المستوى الإقليمى"

رغم أن الخمسينيات قد شهدت تحدى التجزئة العربية، وتعاظم الحلم الوحدوى، وقد تجسد هذا الحلم فعلياً فى إقامة الوحدة المصرية السورية، فإن هذه الفترة لم تعرف أى قدر من السعى إلى الوحدة الإعلامية العربية، أو أى شكل من أشكال التعاون الإعلامى بين الأقطار العربية.

ونعتقد أن ذلك يعود إلى عاملين هامين:

الأول: أن الدول المستعمرة للوطن العربى وضعت أثناء الاحتلال العديد من الحواجز والعقبات التى تحول دون إقامة تعاون إعلامى بين الأقطار العربية وذلك لتعميق التجزئة العربية من ناحية، ومنعاً لانتشار التيارات العربية المنادية بالاستقلال من ناحية ثانية.

كذلك زرع الاستعمار العديد من المخاوف والحساسيات بين زعماء الحركات الوطنية فى الأقطار العربية، وقد استمرت هذه المخاوف والحساسيات إلى ما بعد الاستقلال، بدليل أن ميثاق الجامعة العربية لم يشر عند إعلانه فى ٢٢ مارس ١٩٤٥م من قريب أو بعيد إلى التعاون الإعلامى العربى.

الثانى: أن الخمسينيات شهدت بداية الصراع العربى، العربى، ودخول وسائل الإعلام ميدان هذا الصراع، وصارت من أبرز أدوات هذا الصراع، ولم يكن من الممكن فى ظل حرب الإذاعات العربية وتبادل المعارك الصحفية بين الأنظمة العربية، تصور إمكانية قيام أى شكل من أشكال التعاون الإعلامى العربى.

وعندما أقامت الجامعة العربية إدارة الاستعلامات والنشر فى عام ١٩٥٣م لم تكن أكثر من مكتب إعلامى صغير يستهدف الإعلام عن الجامعة العربية كذلك عندما أقامت الجامعة اللجنة الدائمة للإعلام والمكتب الدائم للدعوة العربية فى عام ١٩٥٩م لم يزد دورهما عن التنسيق بين جهاز الإعلام فى الجامعة العربية وإدارات الإعلام بالدول الأعضاء فى الجامعة.

ويمكن التاريخ لبداية التعاون الإعلامى العربى مع انعقاد أول اجتماع لوزراء الإعلام العرب بالقاهرة فى مارس ١٩٦٤ وقد صدر عن هذا الاجتماع قرار بإنشاء مكاتب إعلامية للجامعة العربية فى العواصم العربية، ثم فى بعض العواصم الدولية الهامة وذلك بهدف التنسيق بين الجهود الإعلامية فى مواجهة الدعاية الصهيونية والدعاية للقضية الفلسطينية ومقاومة المحاولات الغربية والصهيونية لتشويه الصورة العربية فى الخارج.

وفى اعتقادنا فإن أهم نتائج هذا التنسيق الإعلامى العربى، كان التفكير فى إنشاء الاتحادات المهنية الإعلامية العربية، وهو الأمر الذى أنتج فى النهاية اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الإذاعات العربية واتحاد الناشرين العرب وغيرها[١٦].

وقد ظل التعاون الإعلامى العربى يتقدم خطوة ثم يتراجع خطوتين، وكان لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد وتجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية والمنظمات التابعة لها تأثيراً كبيراً فى الحد من نشاط وفاعلية العديد من محاولات التضامن الإعلامى العربى التى تمت فى الستينيات والسبعينيات خاصة بعد عودة حرب الإذاعات العربية والمعارك الصحفية العربية مع ارتفاع حدة الصراع العربى، العربى.

ورغم أن حدة الصراع العربى قد هدأت قليلاً مع بداية الثمانينات إلا أن محاولات التعاون الإعلامى العربى لم تتقدم خطوة على المستوى القومى، ولعل أكبر دليل على ذلك، أن الثمانينات قد شهدت إطلاق أول قمر عربى للاتصالات (عربسات)، وقد انتهى عمر القمر الافتراضى دون أن يحقق ما علق عليه من آمال فى تحقيق التعاون الإعلامى العربى.

وفى مقابل الفشل الواضح للتعاون الإعلامى العربى على المستوى القومى، فقد وجدت بعض التجارب الناجحة للتعاون الإعلامى على المستوى الإقليمى وتبرز فى هذا المجال تجربة دول المغرب العربى وقد انتهت إلى الفشل، ثم تجربة دول الخليج العربى وهى مازالت قائمة تقاوم الأعاصير وبالنسبة للتجربة الأولى فإن التعاون الإعلامى بين دول المغرب العربى تعود إلى عام ١٩٦٦م عندما اجتمع مديرى الإذاعة فى المغرب والجزائر وتونس فى تونس بمناسبة افتتاح التليفزيون التونسى، ونوقش فى الاجتماع إمكانية تعزيز التعاون بين بلدان المغرب العربى فى مجال الراديو والتليفزيون وبعد أربع سنوات من هذا الاجتماع أقيم فى ١٤ سبتمبر ١٩٧٠م (مغرب فيزيون) وهو يضم هيئة الإذاعة والتليفزيون فى المغرب وتونس والجزائر، وقد شمل نشاطه تبادل البرامج الإذاعية والتليفزيونية ونشرات الأخبار والبرامج الإخبارية المسجلة بالإضافة إلى إذاعة بعض البرامج المشتركة مباشرة بين الدول الثلاث.

وعندما تم التصديق على ميثاق الجهاز فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤م، لم تمر سوى بضعة أشهر حتى توقف نشاطه بسبب التوتر العنيف الذى أصاب العلاقات السياسية بين دول المغرب العربى فى عام ١٩٧٥م، وتكرر الأمر نفسه بعد ذلك أكثر من مرة!

أما تجربة دول الخليج العربى فقد بدأت بانعقاد المؤتمر الأول لوزراء الإعلام فى دول الخليج بأبو ظبى عام ١٩٧٦م حيث وضعت أسس التكامل الإعلامى بين دول المنطقة وقد تجسد التعاون الإعلامى الخليجى فى إقامة العديد من المؤسسات الإعلامية المشتركة مثل وكالة أنباء الخليج (وأخ) ومقرها البحرين، وجهاز تليفزيون الخليج ومقره المملكة العربية السعودية، ومؤسسة الإنتاج البرامجى المشترك ومقرها الكويت، ومركز التوثيق الإعلامى بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمركز الإقليمى للتدريب الإذاعى ومركز التراث الشعبى ومركز التوثيق الإعلامى لدول الخليج ومقره بغداد.

ورغم النجاح الظاهر للتجربة الخليجية الذى تعكسه قدرات هذه الدول المادية بفعل ثرواتها النفطية، إلا أنه يحد من فاعليتها افتقاد هذه الدول إلى سياسات

إعلامية متجانسة، وعلى سبيل المثال فإن بعض هذه الدول تتبنى سياسة إعلامية تميل إلى التحرر والانفتاح على الثقافة الغربية مثل الكويت وقطر، فى حين أن البعض الآخر يتبنى سياسة إعلامية محافظة مثل المملكة العربية السعودية وعُمان.

والمحصلة النهائية للتعاون الإعلامى العربى، فشل على المستوى القومى، ونجاح محدود على المستوى الإقليمى.

هوامش الفصل السابع

١- كمال صلاح محمد رحيم: السلطة فى الفكرين الإسلامى والماركسى، ص٣٠٧-٣١٢.
٢- مطاع صفدى: السلطة تحت أسمائها الضائعة، مجلة الفكر العربى المعاصر، بيروت، ١٩٩٥م، ص٤-٢٢.
٣- فيليب طرازى: تاريخ الصحافة العربية، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩١٣م، ص٢٢-٢٧.
٤- أديب مروة: الصحافة العربية نشأتها وتطورها، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦١م، ص٢٢٦-٢٢٩.
٥- عبد العليم القبانى: نشأة الصحافة العربية بالإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٤٤-٤٥.
٦- إبراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية، مطبعة التوكل، القاهرة، ص٧٢-٧٦.
٧- عبد اللطيف حمزة: أدب المقالة الصحفية فى مصر، الجزء الثالث، دار الفكر، القاهرة، ص١٨-٢١.
٨- خليل صابات وسامى عزيز ويونان لبيب: حرية الصحافة فى مصر (١٧٩٨-١٩٢٤م)، مكتبة المصرى العربى، القاهرة، ١٩٧٢م، ص٩٨.
٩- فاروق أبو زيد: الصحافة العربية المهاجرة، ص٤٥٩-٤٦٨.
١٠- سامى عزيز: الصحافة وموقفها من الاحتلال البريطانى، دار الكاتب العربى، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٦٢-٧٣.
11- Merrill John: The Foreign Press. Louisiana State University Press. U.S.A. P.P. 112-117.
١٢- مصطفى المصمودى: النظام الإعلامى الجديد، عالم الفكر، الكويت، ص٢٢٦.
١٣- ميشيل الغريب: الصحافة اللبنانية والعربية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص١٨٤-١٨٦.
١٤- خليل صايات: الصحافة اللبنانية والشامية ودورها فى حياة لبنان السياسية والاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٥٢٦-٥٢٩.
١٥- حازم النعيمى: الحرية والصحافة فى لبنان، دار العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١١٢-١١٥.
١٦- لمزيد من التفاصيل فى مجال التعاون الإعلامى العربى انظر عاطف العبد: تبادل الأخبار التليفزيونية العربية، دار الهانى للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩م، وماجى الحلوانى وعاطف العبد: الأنظمة الإذاعية فى الدول العربية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٧م.